

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

إلا أن لا يعلم بها كالأعمى .

قوله إلا أن لا يعلم بها كالأعمى والطفل فلا عدة عليها .

وكذا لو كانت طلعة .

وضابط ذلك : أن يكون الطفل ممن لا يولد له والطفلة ممن لا يوطأ مثلها .

تنبيه : ظاهر قوله إحداهم { وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن } .

أنها لا تنقضي عدتها إلا بوضع جميع ما في بطنها وهو صحيح للاية الكريمة وهو المذهب وعليه جماهير الأصحاب وقطع به كثير منهم لبقاء تبعيته للألم في الأحكام .

وقال ابن عقيل : وغسلها من نفاسها إن اعتبر غسلها من حيضة الثالثة .

وعنه : تنقضي عدتها بوضع الولد الأول وذكرها ابن أبي موسى .

واحتاج القاضي وتبعه الأرجي بأن أول النفاس : من الأول وآخره : منه بأن أحكام الولادة تتعلق بأحد الولدين لأن انقطاع الرجعة وانقضاء العدة يتعلق بأحدهما لا بكل واحد منها كذلك مدة النفاس .

قال في الفروع : كذا قال .

وتقدم نظير ذلك في باب الرجعة بعد قول المصنف وإن طهرت من الحيضة الثالثة ولما

تغتسل